

Distr.: General
15 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل

التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة

والمجلس في مجال السياسات

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البند ٢٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة
التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: التوصيات

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير توصيات كي تنظر فيها الدول الأعضاء من أجل تيسير الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٢. ويستجيب التقرير لقراري الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، و ٢٨٩/٦٤، بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١١، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٨/٦٢.

* A/67/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

051012 041012 12-46783 (A)



وهذا التقرير مصاحب لتقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/93-E/2012/79)، الذي قدم تحليلاً متعمقاً لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢. وهو يأخذ في الحسبان أيضاً ما أعربت عنه الدول الأعضاء من آراء وما أدلت به من تعليقات خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢.

وقد تغير مشهد التعاون الإنمائي العالمي تغيراً بالغاً في الفترة منذ آخر استعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية أجرته الجمعية العامة، وذلك في عام ٢٠٠٧. وهذه التغيرات التي طرأت في البيئة الأوسع نطاقاً للتعاون الإنمائي العالمي لها آثار متعددة بالنسبة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتوفر الجولة المقبلة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات فرصة مهمة للدول الأعضاء ولكيانات الأمم المتحدة لمناقشة هذه التحديات وهذه الفرص والاستجابة لها، بهدف تعزيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من حيث مدى ملاءمته واتساقه وفعاليته وكفاءته.

وتهدف التوصيات المتضمنة في هذا التقرير إلى الإسهام في هذه العملية، في المدين القصير والمتوسط معاً، ولكنها تسهم أيضاً بعرض أفكار تطلعية بشأن الرؤية والاتجاه المتوخين في المدى الأطول أجلاً للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٩	ثانيا - المشهد الإنمائي المتغير: ماذا يعني بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة؟
١١	ثالثا - تمويل الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية
١٥	رابعا - تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
١٦	ألف - نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين
٢١	باء - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
٢٣	جيم - تبسيط عمليات تسيير الأعمال ومواءمتها
٢٦	دال - البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: صعوبة التنسيق والاتساق
٢٨	هاء - "توحيد الأداء"
٣١	خامسا - التقدم المحرز في تعزيز فعالية التنمية
٣١	ألف - بناء القدرات والتنمية
٣٣	باء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٣٦	جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٣٧	دال - التنسيق الإقليمي
٣٩	هاء - الإدارة والتخطيط القائمان على النتائج
٤١	واو - التقييم
٤٤	سادسا - متابعة ورصد الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات

أولا - مقدمة

١ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، قدم الأمين العام تقريراً بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/93-E/2012/79) كي تنظر فيه الدول الأعضاء في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢^(١).

التقارير الأخرى المتصلة بالموضوع

قدم الأمين العام تقريراً بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ (A/67/94-E/2012/80)، وسيقدم تقرير ثان بشأن التمويل كي تنظر فيه الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، سيقدم الأمين العام خلال دورة الجمعية العامة السادسة والستين تقريراً (A/66/852) بشأن إجراء استعراض شامل للإطار المؤسسي القائم للتقييم على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

وينبغي أن يُقرأ التقريران المتعلقان بالتمويل والتقييم على نطاق المنظومة مُقترنين بهذا التقرير.

٢ - وقد تضمن ذلك التقرير تحليلاً متعمقاً لتنفيذ القرار ٢٠٨/٦٢ بناءً على الأعمال التحضيرية الفنية المسهبة التي اضطلعت بها الأمانة العامة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء عن طريق سلسلة من المشاورات الرسمية وغير الرسمية. وينبغي أن يُقرأ ذلك التقرير بوصفه تقريراً مصاحباً لهذا التقرير.

(١) تقرير الأمين العام بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/67/94-E/2012/80)، وتقديره بشأن إجراء استعراض شامل للإطار المؤسسي القائم للتقييم على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/66/852)، ينبغي أن يُقرأ مُقترنين بهذا التقرير.

٣ - ويعرض هذا التقرير توصيات كي تنظر فيها الجمعية العامة، وفقا للمطلوب في القرار ٢٠٨/٦٢. وتهدف هذه التوصيات إلى مواصلة تعزيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من حيث مدى ملاءمته واتساقه وفعاليته وكفاءته.

٤ - ويأخذ التقرير في الحسبان ما أعربت عنه الدول الأعضاء من آراء وما أدلت به من تعليقات خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢. وهو يتبع في نسقه هيكل تقرير الأمين العام المصاحب السابق، حيث تركز التوصيات تركيزا خاصا على المجالات المتعلقة بتمويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأدائه لمهامه وفعاليته الإنمائية^(٢). وبالنظر إلى اتساع قاعدة الأدلة التي تستند إليها التحليلات والنتائج المتضمنة في التقرير المصاحب، فإن هذا التقرير يهدف إلى تزويد الجمعية العامة بتوصيات يمكن، إذا تم إقرارها أن تعزز بقدر ملموس اتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفعاليته وكفاءته على نطاق المنظومة، وبخاصة على الصعيد القطري.

٥ - ويشكل تعزيز اتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي موضوعا من المواضيع الأساسية التي تقوم عليها التوصيات الواردة في هذا التقرير. والاتساق على نطاق المنظومة يعني الاستجابة للاحتياجات والأولويات القطرية والأهداف الإنمائية المتفق عليها على نحو أكثر تنسيقا وفعالية وكفاءة وسرعة في الاستجابة. ويُرجى من هذا الاتساق أن يكفل لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تسهم في تحقيق التنمية في البلدان المستفيدة من البرامج بقدر من الفعالية يفوق مجموع ما يمكن أن تسهم به عناصر المنظومة منفردة. وهو يستلزم الاستفادة من قدرات جميع المنظمات واستطلاع واغتنام الفرص المتاحة للتعاوض والتكامل في أعمال كيانات الأمم المتحدة بغية تحقيق المزيد من التأثير الإنمائي. وعلى مدار السنتين عاما الماضية، دأبت الدول الأعضاء على التنبيه إلى هذا التحدي ولم تتوقف عن محاولة التصدي له.

٦ - وقد تغير مشهد التعاون الإنمائي العالمي تغيرا ضخما في الفترة منذ أن أجرت الجمعية العامة الاستعراض الشامل السابق لسياسة الأنشطة التنفيذية في عام ٢٠٠٧، على نحو ما نوقش في التقرير المصاحب. وهذه التغيرات في البيئة الأوسع نطاقا للتعاون الإنمائي العالمي لها آثار متعددة بالنسبة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

(٢) التقرير المقبل للأمين العام بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١١ سيتضمن توصيات أكثر تفصيلا في هذا المجال.

تزايد تنوع الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج

٧ - في الفترة التي انقضت منذ عام ٢٠٠٠، الذي اعتُمد فيه إعلان الألفية، حدث نمو اقتصادي قوي في أنحاء كثيرة من العالم، أخرج ملايين من البشر من دائرة الفقر. بيد أن التقدم المحرز في ميدان التنمية البشرية كان متباينا فترك وراءه جموعا كثيرة وأوجد مزيدا من التفاوتات. كذلك أبرزت أزمات الأغذية والوقود والأزمات المالية والاقتصادية التي اجتاحت العالم فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ مدى هشاشة النظم العالمية لإمدادات الأغذية والأسواق العالمية للسلع الأساسية، وطابع التقلب الذي تتسم به الأسواق المالية، ومواطن الضعف الضخمة في مؤسسات الحوكمة العالمية.

٨ - وفيما عدا استثناءات قليلة، ما برحت التفاوتات في الدخل والثروة تتزايد داخل البلدان وفيما بينها. ولا تزال التفاوتات متفشية على نطاق واسع في فرص الحصول على الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية، وكذلك في النتائج الاجتماعية وفرص الحصول على الخدمات. فهناك نحو بليون من البشر يعانون من نقص التغذية بينما يتجاوز عدد العاطلين عن العمل ٢٠٠ مليون شخص. وفي حين أن بلدانا نامية عديدة شهدت بالفعل تراجعا للفقر فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨، فإن هذا الانخفاض بالقيم المطلقة كان مركزا بصورة طاغية في عدد قليل من البلدان النامية الكبيرة. وعلى الرغم من تناقص معدلات السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن العدد المطلق للفقراء ازداد في تلك المنطقة خلال هذه الفترة.

٩ - وفي عام ١٩٩٠، كان ٨٠ في المائة من أشد الناس فقرا يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل، ولكن التقديرات تفيد بأن حوالي ٧٥ في المائة من هذه الفئة يعيشون حاليا في البلدان المتوسطة الدخل. بيد أن التنبؤات تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيكون الموطن الأساسي للفقر هو بصورة غالبية الدول الأفريقية المنخفضة الدخل. فمن المقدّر أن أكثر من ٨٠ في المائة من فقراء العالم عندئذ سيكونون ممن يعيشون في أفريقيا، في مقابل النسبة الحالية، وهي ٥٠ في المائة. وتُبرز هذه التحولات ظاهرة التنقل التي يتصف بها الفقر على الصعيد العالمي.

١٠ - وشهد العقد الماضي أيضا زيادة كبيرة في عدد البلدان التي تعثر بها حالات الأزمات وحالات الانتقال، وتحتاج بالتالي إلى مزيج من المساعدة الإنسانية والدعم في مجالي بناء السلام والتنمية، ويتزايد حاليا تركيز فقراء العالم في البلدان التي تعثر بها تلك الحالات.

١١ - وعلى الرغم من التحديات الإنمائية العديدة، شهد العقد الماضي أيضا قدرا كبيرا من تعميق التعاون الاقتصادي وتعزيزه فيما بين البلدان النامية، بطرق شتى منها تكتيف جهود التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وقد تحولت بعض البلدان النامية، على سبيل المثال، من وضع المتلقية للدعم في مجال التعاون الإنمائي إلى وضع من يُقدم هذا النوع من الدعم.

١٢ - وتُبرز التغيرات المعروضة فيما سبق شدة الحاجة إلى أن تكون استراتيجية مشاركة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرامج مُتصفة بالمرونة وسرعة الاستجابة والتكيف مع سياق كل بلد على حدة.

نموذج التنمية المستدامة يستلزم اتباع نهج متكامل

١٣ - أصبح السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة ضمن الأولويات العليا لدى جميع البلدان حاليا. والاستجابة على الوجه الفعال للتحدي المتمثل في الدمج المتكامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة يقتضي اتباع نهج استراتيجي موحد بصدد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وزيادة الوضوح فيما يتعلق بأدوار الكيانات المختلفة. وسيتعين حسم بعض الخيارات الاستراتيجية ومعالجة التفتت المؤسسي. وسيلزم إحكام الترابط بين الأجهزة المعيارية والتنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة. ولا بد أيضا من أن يكون تشديد التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكيني المرأة عنصرا أصيلا في النهج المتبع في تعزيز التنمية المستدامة.

١٤ - وسيتحدد الاتجاه المقبل للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية بالأسلوب الذي تنتهجه الدول الأعضاء في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفي تصميم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن ثم فإن إطار عمل التنمية المستدامة، إذا اعتمد اعتمادا استراتيجيا، يمكن أن يسهم إلى مدى بعيد في تحقيق المزيد من التكامل في عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

ضرورة استجابة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للطلبات الجديدة

١٥ - يتضح مما سبق أن السياق العالمي يطرح أمام التعاون الإنمائي مجموعة متنوعة من التحديات والفرص. فجهاز الأمم المتحدة الإنمائي يواجه التحدي المتمثل في تلبية الاحتياجات المتزايدة لدى البلدان المستفيدة من البرامج إلى مساعدات أكثر تنوعا، ويواجه في الوقت نفسه التحدي الناجم عن ارتفاع مستوى التوقعات لدى جميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتحقيق النتائج، دون أن تتوافر لدى الجهاز في حالات كثيرة الموارد الكافية.

١٦ - وطيلة تاريخ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الممتد لأكثر من ٦٠ عاما، أثبت الجهاز بصورة مطردة قدرته على إعادة تشكيل نفسه استجابة للتحديات والفرص الناشئة في بيئة التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا. ويلزم أن تحافظ المنظمة على هذه القدرة وأن تعززها كي تتكيف مع ما يحدث من تغيرات.

١٧ - ويتضح من نتائج الأعمال التحضيرية الفنية للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية ومن الدروس المستفادة من التقييم المستقل لمبادرة توحيد الأداء أن مواصلة التقدم في تعزيز الاتساق والتنسيق والكفاءة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري قد لا تكون هدفا واقعا ما لم تحدث تغييرات كبيرة في المقر.

١٨ - ويزعم هذا التقرير أن هذه التغييرات ينبغي أن تهدف على وجه الخصوص إلى تمكين الأمم المتحدة من إجراء تحول استراتيجي نحو تحقيق إمكانية التشغيل البيئي للبرامج والعمليات عبر الكيانات المختلفة. فينبغي أن يصبح بمقدور المنظمة أن تعمل بسلاسة عبر جميع الأبعاد الرأسية والأفقية للبرامج وعمليات تسيير الأعمال، بما في ذلك ما يتعلق بعنصري الإبلاغ عن النتائج والمساءلة. ومن ثم، فإن ما يوصي به هذا التقرير هو تبسيط ومواءمة أدوات البرمجة وعملياتها، مثل وثائق البرامج، وخطط العمل، وأنشطة الإدارة والإبلاغ على أساس النتائج، والتقييم. ويوصي التقرير أيضا بمواءمة القواعد والأنظمة والسياسات والإجراءات في المجالات الفنية للشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، والشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها من الخدمات الأساسية اللازمة، فضلا عن تحقيق إمكانية التشغيل البيئي أو التوافق بين نظم تخطيط الموارد المؤسسية في الصناديق والبرامج.

تعزيز مواطن القوة التي تتفرد بها المنظمة

١٩ - تتجسد الميزات الرئيسية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على صعيد التعاون الإنمائي العالمي فيما تنسم به القدرة الفنية الموجودة داخله من اتساع وعمق وفي ولاياته المنبثقة من الاتفاقات والأطر المعيارية الدولية. وانتهاج استراتيجية تقوم على استغلال إمكانيات التعاضد من شأنه أن يقوّي هذه الميزات على نحو يجعل منظومة الأمم المتحدة ككل تسهم في التنمية في البلدان المستفيدة من البرامج بقدر من الفعالية يفوق مجموع ما تسهم به فرادى عناصر المنظومة. ويشمل هذا مساهمات الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة والأمانة العامة وغيرها من الوكالات غير المقيمة.

٢٠ - والوجود الشامل الذي تتمتع به المنظمة في البلدان النامية يجعلها أيضا في وضع موات تماما لتحويل أسلوب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ليصبحا طريقتين من طرائق البرمجة المعتادة في البلدان المستفيدة من البرامج.

٢١ - وفي مجال عمليات تسيير الأعمال، تتوافر إمكانيات هائلة لتحقيق وفورات الحجم، بالنظر إلى ضخامة كم ونطاق الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. بيد أن التقدم في هذا المجال يتوقف بشدة على مدى قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق تحسينات في الكفاءة، فضلا عن إمكانية التشغيل البيئي لنظم وسياسات وإجراءات تسيير

الأعمال عبر الكيانات المختلفة. ويقدم التقرير عددا من التوصيات في هذا الصدد، منها اقتراح زيادة التركيز على إنجاز خدمات تسيير الأعمال على الصعيدين العالمي والإقليمي عن طريق أنشطة الترشيح داخل الوكالات، وزيادة استخدام النظم الوطنية في تنفيذ البرامج والمشاريع بناء على عمليات دقيقة لتقييم القدرات، وصوغ نظام موحد لمراقبة التكاليف بغية التوصل إلى حل مشترك لقياس التكاليف ورصدها والإبلاغ عنها يشمل جميع فئات التكاليف.

٢٢ - وتوفر الجولة المقبلة للاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات فرصة مهمة أمام الدول الأعضاء والكيانات التابعة للأمم المتحدة لتنشيط أعمال الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلدان المستفيدة من البرامج. وتهدف التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى المساهمة في تلك العملية في كلا المديين القصير والمتوسط، والمساهمة كذلك ببدء عملية تفكير تطلعية بشأن الرؤية والاتجاه اللذين ستستخدمهما في الأمد الأطول أجلا الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

ثانيا - المشهد الإنمائي المتغير: ماذا يعني بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة؟

”إن رياح التغيير آخذة في تغيير جغرافيتنا البشرية والطبيعية. فالتغير الديمغرافي، وبروز مراكز جديدة للحركة الاقتصادية، وتسارع عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، والتحديات التي يفرضها على العقد الاجتماعي القائم مواطنون تددت آمالهم فحشدوا صفوفهم، والتغير التكنولوجي والتنظيمي الذي أصبح يربط بين الناس مباشرة على نحو غير مسبوق، وتغير المناخ - جميعها عوامل تضغط على أسس عالمنا ومنظومتنا العالمية بصورة لم يسبق لها مثيل. وهذه العوامل لا تدفع نحو تغيير تصاعدي وحسب، بل نحو تغيير كاسح. وهي عوامل مترابطة جذريا ومتزايدة التعقيد“.

خطة عمل الأمين العام للسنوات الخمس المقبلة، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

٢٣ - إن المشهد الإنمائي آخذ في التغير، ويتحتم على التعاون الإنمائي أن يتغير بالمثل. ووفقا لما تناوله الأمين العام بالمناقشة بشيء من التفصيل في تقريره المصاحب لهذا التقرير، هناك أربع سمات على وجه الخصوص تميز هذه التغيرات في البيئة الأوسع نطاقا للتعاون الإنمائي، هي: (أ) بروز مراكز جديدة للحركة الاقتصادية؛ و (ب) تغير طبيعة التحديات الإنمائية العالمية؛ و (ج) التحول في العلاقة بين الدول والأسواق والأفراد؛ و (د) نمو العناصر الفاعلة المؤسسية الجديدة المشاركة في التعاون الإنمائي، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط والمؤسسات البحثية والأكاديمية.

٢٤ - وقد نُوه في التقرير المصاحب إلى أن التغير الذي يعتري المشهد الإنمائي يوفر فرصة مهمة لتعزيز أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة فعالية وتأثير ما يضطلع به من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية. ويقدم هذا التقرير عددا من التوصيات لتحقيق هذا الهدف في الأجلين القصير والمتوسط. وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير توصيات مؤداها أن الجولة المقبلة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية يمكن أن تتيح للدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فرصة التشارك في حوار شفاف وشامل للجميع بشأن تحديد الوضع الأطول أجلا لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة التعاون الإنمائي العالمي.

٢٥ - ويمكن لعملية التفكير الاستراتيجي هذه أن تركز على ما يترتب على التغيرات المبينة أعلاه في بيئة التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا من آثار بالنسبة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، خصوصا فيما يتعلق بمسائل من قبيل المهام، وممارسات التمويل، ونُهج الشراكة، والترتيبات التنظيمية، والحوكمة. وأحد الأهداف المهمة لعملية التفكير هذه هو صقل تعريف مفهوم القيمة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في سياق البيئة المستجدة للتعاون الإنمائي العالمي، وخصوصا في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

التوصية

٢٦ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تعترف بالتغيرات المهمة الحادثة في البيئة الأوسع نطاقا للتعاون الإنمائي العالمي وبآثارها المهمة بالنسبة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) أن تعترف بالدور الحيوي والميزة النسبية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تسريع خطى التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومعالجة ما يوجد من تفاوتات، ومساندة أشد الفئات ضعفا، وتعزيز استيعاب الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛

(ج) أن تعترف بالدور الفريد والميزة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة في تعزيز القيم والمبادئ والقواعد والمعايير المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لدى جميع الدول الأعضاء، وفي دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في مجال دمج هذه القواعد الدولية في سياساتها الوطنية؛

(د) أن تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تضخيم قدرته على الانخراط في شراكات مبتكرة مع الجهات المعنية الجديدة والناشئة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخاصة، وتكثيف التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وبخاصة البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية؛

(هـ) أن تحيط علما بمقترحات الأمين العام وترحب بها، وأن تنظر في بدء حوار شفاف وشامل للجميع بشأن تحديد الوضع الأطول أجلا لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة التعاون الإنمائي بما يعثرها من تغير سريع.

ثالثا - تمويل الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية*

٢٧ - في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٠، كانت الاتجاهات إيجابية بالنسبة للأنشطة المتصلة بكل من التنمية والمساعدة الإنسانية. ففي فترة السنوات الخمس عشرة هذه، ازداد التمويل للأنشطة المتصلة بالتنمية بنسبة ١٣١ في المائة، وللأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية بنسبة ١٠٨ في المائة، وازدادت المساهمات في الموارد غير الأساسية المتصلة بالتنمية بنسبة ٣٥٠ في المائة، وكلها زيادات بالقيم الحقيقية.

٢٨ - وبوجه عام، زادت المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية خلال هذه الفترة الممتدة لخمس عشرة عاما بمعدل أسرع من معدل الزيادة في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، وفقا لما أفادت به لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. بيد أن هذا النمو كان كله تقريبا في شكل موارد غير أساسية، مما جعل نسبة الموارد الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تهبط من ٥٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

٢٩ - وفي الآونة الأخيرة، الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، تعرّض مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية لهبوط حقيقي متوسطه السنوي ١ في المائة. وفي عام ٢٠١١، على سبيل المثال، هبط مجموع كل من المساهمات المقدمة للموارد الأساسية والمقدمة للموارد غير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية بما يُقدَّر بنسبة ٧,٣ في المائة و ٩ في المائة، على التوالي^(٣).

* للاطلاع على تحليل تفصيلي لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٠، يُرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام (A/67/94-E/2012/80).

(٣) انظر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاستكمال رقم ٣ لبيانات التمويل، تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٠ - وهناك عدة أهداف بشأن السياسات، مما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ و ٢٨٩/٦٤، لم تتحقق بعد. وتشمل هذه الأهداف زيادة حصة التمويل الأساسي في مجموع تدفقات الموارد إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛ والتقليل إلى أدنى حد ممكن من أسلوب استخدام الموارد الأساسية في الإعانة على تغطية تكاليف الدعم البرنامجي والإدارة للتمويل غير الأساسي أو إلغاء هذا الأسلوب تماما؛ وبدء مناقشات على مستوى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بشأن مسألة "المقدار اللازم توافره" من الموارد الأساسية؛ وتعزيز التوازن في تقاسم أعباء التمويل الأساسي في ما بين الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية؛ وتحسين إمكانيات التنبؤ بالتدفقات العامة.

التوصية

٣١ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تؤكد أن الموارد الأساسية، نظرا لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، لا تزال هي الركيزة الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تؤكد من جديد أهمية توافر موارد أساسية كافية ومستقرة وقابلة للتنبؤ بها من أجل تعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

(ب) أن تحيط علما مع القلق باتجاه الهبوط الذي أصاب مجموع المساهمات المقدمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١، إلى جانب التزايد المستمر في الاختلال بين التمويل الأساسي غير المقيد والتمويل غير الأساسي المقيد والشديد التفتت، للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، والتشويه الذي قد يلحقه هذا الاختلال بالأولويات البرنامجية عموما، التي تنبع من الولايات والأولويات المقررة لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة المعنية؛

(ج) أن تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم في النصف الأول من عام ٢٠١٤ حوارا رفيع المستوى على صعيد السياسات بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، في السياق الأوسع نطاقا للمناقشات الحكومية الدولية المقبلة بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

١' أن تطلب من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، إجراء حوار منظم بشأن كيفية

تقول النتائج الإنمائية المتوخى تحقيقها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة لكل كيان من الكيانات المعنية، بغية معالجة أوجه الاختلال بين التمويل الأساسي وغير الأساسي، وجعل الموارد غير الأساسية أكثر قابلية للتنبؤ بها وتخفيف تقييدها، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتحسين تدفقات الموارد من حيث كفايتها وإمكانية التنبؤ بها؛

٢' أن تشجع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول الأعضاء الأخرى التي يكون بوسعها القيام بمشاورات بشأن كيفية تحسين تقاسم أعباء التمويل الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الكيفية التي يمكن بها تحقيق مزيد من التكافؤ في تقاسم الأعباء عن طريق قيام الجهات المانحة بتحويل المساهمات غير الأساسية المقدمة من آحاد تلك الجهات لبرنامج أو مشروع محدد، إلى آليات للتمويل المجمّع أو إلى موارد أساسية، على أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تشجع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والدول الأعضاء الأخرى التي يكون بوسعها النظر في إمكان اعتماد نموذج تمويلي بديل لتوفير الموارد الأساسية اللازمة للصناديق والبرامج، مثل "جدول التبرعات الإرشادي"، على أن تفعل ذلك؛

٣' أن تطلب من الصناديق والبرامج أن تقترح تعريفا لمفهوم "المقدار اللازم توافره" من الموارد الأساسية لتحقيق النتائج الإنمائية ذات الأولوية والحفاظ على القدرات التنظيمية الأساسية في الخطط الاستراتيجية للكيانات، وأن تقدم اقتراحا محددا في هذا الصدد إلى المجالس التنفيذية المختصة في دورتها الثامنة والستين؛

٤' أن تشجع على تنفيذ أسلوب البرمجة المشتركة فيما بين أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق استخدام الأموال الأساسية؛

(د) أن تشجع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية والدول الأعضاء الأخرى التي يكون بوسعها زيادة مساهماتها المقدمة للصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وصناديق "وحدة العمل في الأمم المتحدة" على الصعيدين العالمي والقطري، على أن تفعل ذلك، بغية تعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة في الدعم المقدم من جهاز

الأمم المتحدة الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرنامج. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يُعد ورقة لعرض الخيارات المتاحة تُسلط الضوء على الآليات القائمة للتمويل المجمع والمشارك المطبقة على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بما في ذلك إيراد استعراض وافٍ للدور الذي تؤديه صناديق "وحدة العمل في الأمم المتحدة" على الصعيد القطري والدور الذي يُتوقع أن تؤديه مستقبلاً في تمويل برامج "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، ولا سيما في البلدان التي تأخذ بنهج "توحيد الأداء"؛

(هـ) أن تطلب أن يتم، على سبيل الممارسة المعتادة، دمج جميع المساهمات المالية المتاحة والمتوقعة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري، ضمن إطار ميزانوي موحد، بحيث لا يشكل قيلاً قانونياً على سلطة الإنفاق في الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، واستخدام هذا الإطار في تعزيز جودة تخطيط الموارد على نطاق المنظومة دعماً لإطار عملاً الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة أيضاً في أن تطلب من المنسقين المقيمين، دعماً لدورهم القيادي في جهود تعبئة الموارد على الصعيد القطري، الاحتفاظ بسجل لجميع المساهمات الواردة من جميع مصادر التمويل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلدان ذات الصلة المستفيدة من البرامج، بما فيها المساهمات المقدمة في صورة غير مالية، وتقديم هذه المعلومات في تقاريرهم السنوية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة أيضاً في أن تطلب من الصناديق والبرامج أن تقدم المعلومات اللازمة بشأن المساهمات إلى المنسقين المقيمين، وأن تشجع على ذلك بالمثل الوكالات المتخصصة وغيرها من الكيانات المختصة المشمولة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

(و) أن تطلب من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، أن تطبق بحلول نهاية عام ٢٠١٣ معدلات لاسترداد التكاليف تكفل استخدام الموارد غير الأساسية لدفع حصتها المناسبة من التكاليف الثابتة غير المباشرة (تكاليف الهيكل الأساسي) لكيانات كل منها. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة أيضاً في أن تطلب من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تنظر في اعتماد معدلات متميزة منسقة لاسترداد التكاليف تحفز الجهات المانحة على زيادة التمويل الأساسي و/أو زيادة المرونة وتقليل التخصيص في استخدام المساهمات غير الأساسية على صعيدي البرامج أو القطاعات؛

(ز) أن تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز الجودة التحليلية لأنشطة الإبلاغ على نطاق المنظومة بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك جودة البيانات والتعاريف والتصنيفات على نطاق المنظومة من حيث مدى التغطية، والدقة الزمنية، والموثوقية، والجودة، والقابلية للمقارنة؛

(ح) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تصوغ معياراً موحداً لأنشطة الإبلاغ المتعلقة بالبيانات المالية، يستند إلى مبادئها المتعلقة بالإبلاغ عن النتائج، التي اعتمدها في عام ٢٠١١. ولدى إنجاز المعيار الجديد، يمكن لهيئات الإدارة المختصة لجميع كيانات الأمم المتحدة أن تنظر في اعتماد ذلك المعيار بالنسبة لجميع التقارير التي تخص كلا منها، وينبغي إنشاء مستودع للبيانات المالية على نطاق المنظومة.

رابعاً - تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

٣٢ - تم التأكيد في القرار ٢٠٨/٦٢ على أن السلطات الوطنية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق جميع أنواع المساعدة الخارجية، بما فيها الدعم المقدم من الأمم المتحدة. أما واجب منظومة الأمم المتحدة فهو أن تجعل الدعم الذي تقدمه للبلدان المستفيدة من البرامج على أكبر قدر ممكن من الاتساق والفعالية والكفاءة. وتتوقف عملية بثّ الاتساق وجعله حقيقة واقعة على نطاق المنظومة على أداء ثلاث عمليات تنسيقية رئيسية في المقام الأول، هي: نظام المنسقين المقيمين (بما في ذلك أبعاده على المستوى الإقليمي وعلى مستوى المقر)، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والخدمات الإدارية المشتركة على الصعيد القطري.

٣٣ - وفعالية هذه العمليات التنسيقية الثلاث تتوقف بدورها على توافر الأداء القيادي المتسق والملتزم في المقر واتباع نُهج متوائمة مع ذلك على المستويين الإقليمي والقطري، وكذلك على مدى استعداد جميع الجهات المعنية لاعتناق التغيير. ويعرض هذا الفرع من التقرير توصيات يُتوخى أن تنظر فيها الدول الأعضاء بشأن هذه المجالات الثلاثة، وكذلك بشأن أعمال منظومة الأمم المتحدة في البلدان التي تحتاز مرحلة انتقالية وبشأن مبادرة "توحيد الأداء".

ألف - نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين

٣٤ - يتزايد الاعتراف بأن نظام المنسقين المقيمين عنصر رئيسي من عناصر تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة في الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية^(٤). ويُتوقع من المنسق المقيم، بوصفه قائدا محايدا وغير متحيز، أن يقود الجهود المبذولة على الصعيد القطري في مجال استطلاع واغتنام فرص التآزر البرنامجي والتنفيذي في أعمال منظومة الأمم المتحدة.

٣٥ - وتستند قدرة المنسق المقيم على القيادة على الصعيد القطري إلى الولايات الصادرة من الجمعية العامة، مترجمة إلى مبادئ توجيهية تصوغها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن طرق عمل نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك نظام الإدارة والمساءلة. وهو يفتقر إلى قوة القرار الإداري الرسمي الذي يمكن أن يحوّل الولاية الصادرة من الجمعية العامة إلى تعليمات رسمية. ومن ثم يتعين على المنسق المقيم أن يتغلب على التحدي المتمثل في السعي إلى تحقيق الاتساق عموما في الأنشطة البرنامجية والتنفيذية في بيئة من خصائصها أن مشاركة الكيانات هي إلى حد كبير مشاركة طوعية، وأن التمويل ليس مرنا، وأن صنع القرار يتم بتوافق الآراء. وهذا يجعل الحاجة أشد إلى أن يكون المنسق المقيم قيادة مؤهلة تأهيلا رفيعا وذات قدرات قوية على بناء التوافق في الآراء من أجل جعل أعضاء الفريق القطري يلتفون حول نتائج جماعية، وإلى أن ترسخ المساءلة المتبادلة في إطار الفريق كي تتحقق له الفعالية.

التوصية

٣٦ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

- (أ) أن تؤكد من جديد على أهمية التنفيذ التام لعدة مقررات اتخذتها سابقا:
- ١' أن نظام المنسقين المقيمين، وإن كان يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تابع لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل، وأن عمله ينبغي أن يكون قائما على المشاركة وجماعيا وخاضعا للمساءلة (القرار ٢٠٨/٦٢، الفقرة ٨٩)؛

(٤) يوجد حاليا ١٣٠ منسقا مقيما للأمم المتحدة، هم أيضا الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و ٩٣ مسؤولا معينا لشؤون الأمن؛ و ٣٢ منسقا مقيما، منسقا للشؤون الإنسانية؛ و ١١ نائبا للممثلين الخاصين للأمم المتحدة/المنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية؛ و ٣ نواب للممثلين الخاصين للأمم المتحدة/المنسقين المقيمين؛ وممثل تنفيذي واحد للأمم المتحدة/المنسق مقيم؛ ومنسقان معينان لشؤون الأمن.

٢' أنها تعترف بالدور المركزي الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في توفير إمكانية تنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري لزيادة فعالية استجابتها للأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج، بوسائل منها توفير الموارد الملائمة والمساءلة (القرار ٢٠٨/٦٢، الفقرة ٩٠)؛

٣' أن الحاجة تدعو إلى تعزيز مسؤولية المنسقين المقيمين وسلطتهم في ما يتعلق بتنخطيط البرامج وتنسيقها، وإفساح المجال لهم ليقترحوا على رؤساء الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، بالتشاور الكامل مع الحكومات، تعديل البرامج القطرية والمشاريع والبرامج الرئيسية، عند الاقتضاء، لجعل هذه البرامج والمشاريع متمشية مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأولويات الوطنية الجديدة والناشئة (ورد أول طلب لذلك في القرار ١٢٠/٥٠، الفقرة ٤٢)؛

٤' أنه ينبغي أن يكون وجود منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري مهياً لفي بالاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان المستفيدة من البرامج، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية المتوخى أن يدعمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (القرار ٢٥٠/٥٩، الفقرة ٦٢)؛

٥' أنه ينبغي تشكيل وتكوين منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري بحيث تتوافق مع برامج التعاون الجارية والمزمعة، وفقاً للأولويات المتفق عليها مع السلطات الوطنية، لا مع الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة (ورد أول طلب لذلك في القرار ٢١١/٤٤، الفقرة ١٥)؛

٦' أن الفريق القطري لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يقوم باستعراض الأنشطة الفنية، بما في ذلك مشاريع البرامج القطرية والبرامج والمشاريع القطاعية، قبل أن توافق عليها فرادى المنظمات، وأن يتبادل الخبرات المكتسبة، على أساس وجوب تقديم نتائج عمل لجنة الاستعراض إلى الحكومات الوطنية، من خلال مراكز التنسيق الوطنية، للحصول على موافقتها النهائية (ورد أول طلب لذلك في القرار ١٢٠/٥٠، الفقرة ٤١)؛

٧' أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يقدم المزيد من الدعم المالي والتقني والتنظيمي لنظام المنسقين المقيمين، وأن الأمين العام ينبغي أن يكفل، بالتشاور مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، تزويد المنسقين المقيمين بالموارد اللازمة للاضطلاع بدورهم بفعالية (القرار ٦٢/٢٠٨، الفقرة ٩٢)؛

٨' أن أنشطة التنسيق، مع ما لها من فوائد، تنطوي على تكاليف معاملات يتحملها كل من البلدان المستفيدة من البرامج ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات الوكالات غير المقيمة، ومن ثم تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً كل سنتين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية عن أداء نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تكاليفه ومنافعه (القرار ٦٢/٢٠٨، الفقرة ٩٣)؛

(ب) أن تطلب من جميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية القيام بما يلي:
١' التنفيذ التام لنظام الإدارة والمساءلة لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك تعزيز حاجز الفصل بين المهام والمساءلة المتبادلة عن النتائج، ورصد هذا التنفيذ؛

٢' الاستعانة بمدونة قواعد سلوك الأفرقة القطرية وغيرها من الصكوك التي استحدثت بالاقتران مع نظام الإدارة والمساءلة، بما في ذلك خطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للتنفيذ والآليات والخطط ذات الصلة لدعم الوكالات غير المقيمة؛

٣' تعريف ممثلي بلدانهم بأهمية مساهمتهم في جعل أفرقة الأمم المتحدة القطرية تؤدي عملها بروح الفريق الواحد، ووجوب دمج هذا العنصر من ولايتهم في مواصفاتهم الوظيفية واستعراضاتهم الدورية للأداء؛

٤' تنفيذ طلب الجمعية العامة السابق بأن يساهم المنسق المقيم في التقييمات الدورية لأداء جميع ممثلي الكيانات من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بمساهماتهم في أداء الفريق عمله على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة (القرار ٥٠/١٢٠، الفقرة ٣٧ ج)؛

٥' نقل السلطة من المقرر إلى الممثلين على المستوى القطري، حسب الاقتضاء، للبت في المسائل البرنامجية والمالية المتعلقة بأنشطة البرمجة المشتركة على المستوى القطري؛

٦' تقديم تمويل كاف وفعال من حيث التكلفة ويمكن التنبؤ به لأعمال التنسيق مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الإنصاف، بحيث تتضح المشاركة المباشرة لكل وكالة، بناء على نسبة الخدمات المستعملة؛

٧' تعزيز قدرة مكاتب المنسقين المقيمين بهدف تعزيز الاتساق والفعالية على الصعيد القطري، وتمتين الروابط التنظيمية والتنفيذية من خلال سبل عدة منها تحسين فرص الحصول على الخبرات المتاحة في منظومة الأمم المتحدة استجابة للأولويات الوطنية؛

٨' تعزيز التنسيق مع جميع الشركاء الإنمائيين على المستوى القطري تحت قيادة الحكومة الوطنية لدعم الخطط الإنمائية الوطنية وأولوياتها؛

٩' تعزيز الاستثمار في تنمية قدرات الموظفين ليتوافر لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي المزيج المناسب من المهارات والقدرات بما في ذلك ما يتعلق بإسداء المشورة بمستوى عال من الجودة في مجالي السياسات والبرامج، وتوفير أعلى مستويات المهارات القيادية والتدريب الإداري والتعلم المستمر لتحقيق فعالية تنمية القدرات وغير ذلك من أشكال الدعم المقدم للاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية. ويشمل ذلك زيادة التركيز على التدريب المشترك بين الوكالات؛

١٠' استحداث طرق أكثر فعالية لتحديد وتعبئة ونشر القدرات، بما في ذلك المعارف والخبرات الضرورية لتحقيق نتائج ملموسة في البلدان المستفيدة من البرامج، وذلك من خلال تجميع قدرات مختلف الكيانات في قطاع واحد، وعلى كل من المستويات العالمي والإقليمي والوطني، مع مراعاة التباين في الاحتياجات بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تتجاوز مرحلة انتقالية؛

(ج) أن تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بما يلي في إطار مسؤولياته المتعلقة بإدارة نظام المنسقين المقيمين والمسؤوليات المنوطة به بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية:

- ١' تجهيز نظام المنسقين المقيمين بالقدرات والموارد اللازمة لتوفير التنسيق الفعال من حيث التكلفة، مع مراعاة الاحتياجات المتباينة فيما يتعلق بالتنسيق وإنجاز النتائج في مختلف السياقات القطرية؛
- ٢' كفالة عدم تأثير تمويل نظام المنسقين المقيمين سلباً على الموارد المتاحة للبرامج الإنمائية في البلدان المستفيدة من البرامج ووضع نُهج لتحديد الدعم اللازم لعتبة التنسيق الفعال على المستوى القطري؛
- ٣' كفالة أن يضاف إلى البرامج الإنمائية، حيثما يمكن ذلك، كل ما يتحقق من وفورات في التكاليف نتيجة للجهود المشتركة وأعمال التنسيق؛
- ٤' الاستمرار، حيثما يكون ذلك فعالاً من حيث التكلفة، في تعيين مديريين قطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الأنشطة الأساسية للبرنامج، بما في ذلك جمع الأموال، بما يكفل التفرغ التام للمنسقين المقيمين للمهام المنوطة بهم على نطاق المنظومة؛
- ٥' مواصلة تعزيز عمليات اختيار المنسقين المقيمين وتدريبهم وتقييمهم لاستقدام قادة ذوي كفاءات عالية وتنمية قدراتهم ليعملوا بالإنابة عن كامل أجهزة منظومة الأمم المتحدة ويمثلوا مجمل تلك الأجهزة، بما فيها الوكالات غير المقيمة؛
- ٦' النظر في تعزيز دور المنسق المقيم بتعديل مهامه وغير ذلك من المبادئ التوجيهية ذات الصلة، لتشمل ما يلي:
- ١ - التوصية لدى الحكومة، بعد التشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والوكالات غير المقيمة المعنية، بإجراء تعديلات، حسب الاقتضاء، لإطار عمل الأمم المتحدة المساعدة الإنمائية، أو خطة عملها، إذا تقرر أن بعض الأنشطة لم تعد تتسق مع الاستراتيجية الأوسع نطاقاً التي وضعتها الأمم المتحدة للاستجابة للأولويات الوطنية للبلد المعني؛
- ٢ - التوصية لدى الحكومة، بعد التشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والوكالات غير المقيمة المعنية، حسب الاقتضاء، بأي الكيانات التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تشارك في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو غيره من عمليات البرمجة

المشتركة، لكفالة الحصول على دعم منسق وأوفى استجابة
لاحتياجات التنمية وأولوياتها المحددة للبلد المعني ولتوقعاته
المرجوة من منظومة الأمم المتحدة؛

٧' طلب إجراء استعراض مستقل لتجربة المكتب النموذجي المشترك لتقييم
مجمّل فعاليته من حيث التكلفة والكفاءة في تحقيق النتائج ودراسة
إمكانيات تطبيقه على نطاق أوسع وتقديم تقرير عن هذا الاستعراض إلى
المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج خلال عام ٢٠١٤؛

٨' كفالة إمكانية اطلاع أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على التقارير
السّوية للمنسقين المقيمين وإتاحتها لهم في الوقت المناسب، بما فيها، بقدر
الإمكان، التقارير المتعلقة بفوائد التنسيق القابلة للقياس ونتائجه؛

٩' وضع موجز تجميعي لتقارير المنسقين المقيمين السّوية تحت تصرف
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من
الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٠' دعوة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن تضع مجموعة مؤشرات للقيام
على نحو منظم بإجراء تقييمات وتقديم تقارير بشأن التقدم المحرز في
تعزيز أعمال التنسيق البرنامجية والتنفيذية على الصعيد القطري،
للاسترشاد بها في إعداد التقارير السّوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي عن سير عمل نظام المنسقين المقيمين.

باء - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٣٧ - شدد الأمين العام، لدى قيامه بعرض مجموعة الإصلاحات التي أعدت في
عام ١٩٩٧ لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، على الصلات المتبادلة
بين السلام والأمن، والحد من الفقر والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها.
واستجابة للنداء الذي دعا فيه إلى وضع رؤية واستراتيجية واضحتين لتوحي نهج موحد
لبلوغ الأهداف الإنمائية المشتركة على المستوى القطري، تم اعتماد التقييم القطري المشترك
وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ليكونا أداتي التخطيط الاستراتيجي لمنظومة
الأمم المتحدة.

٣٨ - وكانت نتائج تجربة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من حيث كونه أداة
للتخطيط الاستراتيجي متباينة، شأنها في ذلك شأن فعاليتها في الحد من ازدواجية الأنشطة

وتنافس الكيانات على التمويل. غير أنه يتضح من الاستبيان الذي عمم على البلدان المستفيدة من البرامج، أن الحكومات تنوه بقيمته كآلية تعزز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشار أيضا إلى وجوب أن يستمر الاتساق الذي أوجده هذا الإطار حتى مرحلة التنفيذ. وهناك كذلك طلب شديد من جانب حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على تبسيط ومواءمة أدوات البرمجة والعمليات، وذلك بهدف خفض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات الوطنية والشركاء الآخرين على الصعيد القطري.

التوصية

٣٩ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تؤكد الملكية الوطنية الكاملة لجميع وثائق التخطيط الاستراتيجي والبرمجة على المستوى القطري فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأهمية ضمان اتساقها مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية ودورات التخطيط الحكومي؛

(ب) أن تطلب من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية تعزيز المشاورات مع الحكومات الوطنية والجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بهدف ضمان أن يتم وضع وتنفيذ جميع وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالتخطيط والبرمجة على نحو يتسق تماما مع احتياجات التنمية الوطنية وأولوياتها؛

(ج) أن تؤكد مجددا قيمة مشاركة الوكالات المتخصصة والأمانة العامة وغيرها من الوكالات غير المقيمة مشاركة كاملة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغير ذلك من عمليات التخطيط والبرمجة وفقا لميزاتها النسبية واختصاصاتها التقنية والمتعلقة بوضع القواعد والمعايير وغيرها من الاختصاصات، وأن تطلب من المنسقين المقيمين أن يسعوا بشكل استباقي إلى تأمين تلك المشاركة؛

(د) أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ تدابير لتبسيط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأدوات البرمجة وعمليات واحتياجات إعداد التقارير الخاصة بكل وكالة، بما في ذلك في مجالات تخطيط العمل، وإعداد التقارير المرحلية، والإدارة والتقييم القائمين على النتائج، بغية الحد من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين، مما يقلص الوقت اللازم لإعداد الوثائق ذات الصلة، ويكفل اتساقها مع دورات التخطيط الحكومي، ويحسن التركيز على النتائج، ويعزز تحسين تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري؛

(هـ) أن تطلب من الصناديق والبرامج تطبيق عملية برمجة مشتركة تكون مدفوعة بمبادئ الملكية الوطنية والميزة النسبية لفرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وتفيد على نحو فعال في الوقت ذاته في إيجاد قدرات وطنية من خلال البرمجة المشتركة القائمة على النتائج، وتكفل التركيز الاستراتيجي واتساق وثائق البرمجة مع الأولويات الوطنية، وتطبق نظاما مشتركا لكفالة الجودة وتقديم التقارير وأعمال الرصد والتقييم؛ وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن تفعل ذلك؛

(و) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وضع مبادئ توجيهية لتبسيط أدوات البرمجة والعمليات على المستوى القطري، وتحقيق الاتساق بينها على نحو يؤدي إلى زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة على التكيف مع الأوضاع الخاصة بكل بلد، وإلى إحداث تخفيض كبير في تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات الوطنية والشركاء الآخرين. وينبغي إتمام صوغ هذه المبادئ التوجيهية بحيث تستعرضها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بهدف تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٤؛

(ز) أن تطلب إلى الأمين العام دراسة خيارات استعراض وإقرار وثائق البرامج القطرية المشتركة وتقديم التوصيات المناسبة لتتضمن فيها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج والجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول منتصف عام ٢٠١٣ بهدف تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

جيم - تبسيط عمليات تسيير الأعمال ومواءمتها

٤٠ - تحقق في الفترة منذ عام ٢٠٠٧ تقدم في مجال تبسيط ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فقد اتخذت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مبادرات كبيرة في عدد من البلدان المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء" وغيرها من البلدان المستفيدة من البرامج. وتشمل النتائج إيجاد حلول لطرائق تنفيذية مشتركة، وحدوث زيادة في الأماكن المشتركة، وتنفيذ خدمات أساسية مشتركة على الصعيد القطري، تشكل ممارسات فضلى يمكن تكرارها على نطاق المنظومة. غير أن هناك تحديات كبيرة ما زال يتعين تذليلها ليتسنى تحقيق قدر أكبر من الاتساق داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وكفالة تنفيذ البرامج بدعم من عمليات لتسيير الأعمال تتسم بجودتها العالية وفعاليتها وكفاءتها من حيث التكلفة. فوجود أنظمة وقواعد خاصة بكل وكالة، ونظم مختلفة لتخطيط الموارد المؤسسية، وغلبة المساءلة الرأسية على المساءلة الأفقية على الصعيد القطري، كلها أدت إلى إبطاء التقدم صوب تحقيق الاتساق التام لممارسات

تسيير الأعمال وتخفيض تكاليف المعاملات. ولا بد من المسارعة في الحال إلى معالجة الحواجز المؤسسية التي تحول دون تحقيق هذا الاتساق في تلك العمليات ليتمكن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المدين المتوسط والطويل من إنشاء خدمات لدعم عمليات تسيير الأعمال تتسم بجودتها العالية وكفاءتها من حيث التكلفة.

التوصية

٤١ - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والصناديق والبرامج أن تواصل في جميع البلدان المستفيدة من البرامج تقديم خدمات دعم عالية الجودة وأكثر فعالية وكفاءة من حيث التكلفة، وذلك بالحد من ازدواج المهام وتكاليف المعاملات من خلال توحيد خدمات الدعم على الصعيد القطري، إما بتفويض المهام المشتركة إلى وكالة رائدة، وإما بإنشاء مركز للخدمات المشتركة للأمم المتحدة، وإما بالاستعانة، حيثما يمكن ذلك، بمصادر خارجية لتقديم خدمات الدعم؛ وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على أن تفعل ذلك؛

(ب) أن تطلب من الصناديق والبرامج مواصلة الاستثمار في العمليات المشتركة بين الوكالات لترشيد تسيير الأعمال، وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على أن تفعل ذلك. وينبغي أن تقدم الصناديق والبرامج خططاً في هذا الصدد إلى مجالسها التنفيذية بحلول نهاية عام ٢٠١٤؛

(ج) أن تطلب من اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تخطط وتنفذ خدمات الدعم المشتركة استناداً إلى مجموعة موحدة من القواعد والأنظمة والسياسات والإجراءات، على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر في المجالات الوظيفية المتعلقة بالشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وغيرها من الخدمات الأساسية المناسبة. وينبغي الانتهاء من وضع هذه الخطة بحيث تستعرضها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة، عند الاقتضاء، بحلول نهاية عام ٢٠١٤ بغية تنفيذها بحلول عام ٢٠١٦؛

(د) أن تطلب من الصناديق والبرامج أن تكفل إمكانية التشغيل البيئي لنظم تخطيط الموارد المؤسسية على نطاق المنظومة، وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن تفعل ذلك، بغية توفير قاعدة متكاملة

لتجهيز المعلومات الإدارية الداخلية والخارجية ودعم تحقيق الاتساق بين عمليات وممارسات تسيير الأعمال في كامل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بحلول عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إجراء دراسة لتقدير جدوى توفير إمكانية التشغيل البيئي للنظم القائمة لتخطيط الموارد المؤسسية للصناديق والبرامج، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجالس التنفيذية بحلول نهاية عام ٢٠١٤؛

(هـ) أن تطلب من مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وضع تعريف مشترك للتكاليف التشغيلية، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة، ونظام مشترك وموحد لمراقبة التكاليف، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من الصناديق والبرامج إنشاء هذا النظام المتوائم لتصنيف التكاليف بحلول عام ٢٠١٦، وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تفعل ذلك؛

(و) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والصناديق والبرامج صوغ وإبرام اتفاقات إطارية مشتركة بين الوكالات تنظم عملية الاعتماد المشترك لصلاحيات الاتفاقات المبررة بين كيانات الأمم المتحدة والأطراف الثالثة على الصعيد القطري، وتفويض السلطة إلى الأفرقة القطرية لإنشاء وإدارة الخدمات المشتركة والاتفاقات الطويلة الأجل مع أطراف ثالثة من خلال اتفاقات موحدة مشتركة بين الوكالات دون أي موافقة أخرى، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٣؛ وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على أن تفعل ذلك؛

(ز) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وضع استراتيجية والشروع في تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٣، تتضمن أهدافا وغايات محددة، لتقديم الدعم في إنشاء أماكن العمل المشتركة في البلدان المستفيدة من البرامج، مع مراعاة الواجبة للظروف الأمنية والفعالية من حيث التكلفة؛

(ح) أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يولي الأولوية لتوافر الموارد المالية والبشرية لمواصلة تعزيز أعمال المواءمة والترشيد الفعليين لعمليات تسيير الأعمال، بما في ذلك خيار استحداث آليات تمويل لدعم الحلول الابتكارية والاستدامة في مجال تسيير الأعمال، التي تدعم مواصلة إنشاء وتطوير خدمات دعم عالية الجودة تتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة؛

(ط) أن تدعو هيئات إدارة الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى أن تستعرض وتناقش التوصيات المذكورة أعلاه بهدف تعزيز تنفيذها من جانب الكيانات المعنية؛

(ي) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراء دراسة لجدوى دمج موارد التعلم الحالية في برنامج مشترك للتعلم في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكلفة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

دال - البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: صعوبة التنسيق والاتساق

٤٢ - حدد القرار ٦٢/٢٠٨ تعزيز التنسيق الداخلي داخل الوكالات العاملة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وفيما بين تلك الوكالات كأولوية مهمة، حيث طلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يتخذ، وفق التوجيه المقدم من الدول الأعضاء، تدابير يكون من شأنها مواصلة تعزيز الاتساق بين الأنشطة التنفيذية التي يقوم بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الإغاثة إلى التنمية، وكذلك تعزيز أهمية تلك الأنشطة وفعاليتها وكفاءتها وحسن توقيتها.

٤٣ - وقد تطوّر مفهوم المرحلة الانتقالية في السنوات القليلة الماضية، حيث ازداد الإقرار بأن ثمة حاجة إلى إدماج جداول الأعمال السياسية والأمنية في التخطيط واتخاذ القرارات لدى تقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ الأنشطة المتصلة بالتنمية. وثمة حاجة أيضا إلى أن تكون عمليات التخطيط مرنة ومصممة بحيث تتلاءم بقدر أكبر من شتى سياقات البلدان والمناطق. إذ تستلزم أيضا سياقات البلدان والمناطق التي تمر بمرحلة انتقالية أن تركز كيانات الأمم المتحدة وشركاؤها بقدر أكبر على التخطيط وتحليل المخاطر بشكل استراتيجي ومشارك ودائم.

٤٤ - وقد أُجري استعراض لشتى الدراسات وتقارير التقييم لدى التحضير لتقرير الأمين العام المصاحب بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وكذلك مقابلات مع أعضاء الأفرقة القطرية والمسؤولين الحكوميين، تبين منهما أن تعزيز الاتساق في البلدان التي تمر بأزمات ومراحل انتقالية لم يكتمل بعد. وهذا التقييم تؤيده أيضا النتائج التي أسفر عنها الاستقصاء الذي أُجري للمنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية في إطار التحضير لذلك التقرير. وحسب الاستقصاء الذي أُجري للبلدان المستفيدة من البرامج، هناك أيضا تباين

عموما في الآراء التي أعربت عنها الحكومات في البلدان أو المناطق التي تعمل فيها بعثات متكاملة إزاء ما إذا كان الدعم المقدم من الأمم المتحدة يؤازر تماما الملكية الوطنية أم لا^(٥).

٤٥ - وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تستلزم العمليات التي تجري في بيئات انتقالية إقرارا بالدور الذي يضطلع به شركاء آخرون قد يكونون في وضع يمكنهم من العمل جنبا إلى جنب مع كيانات الأمم المتحدة وجلب الموارد والخبرات التي تفس الحاجة إليها.

التوصية

٤٦ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تعيد تأكيد أوجه الترابط والتعاقد فيما بين التنمية والسلام وحقوق الإنسان في الإطار الشامل لعمل الأمم المتحدة؛

(ب) أن تدعو إلى تعزيز التعاون والتنسيق بقدر ملموس، من الوجهة الاستراتيجية والبرنامجية والتنفيذية، بين ركائز التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام التي تستند إليها الأمم المتحدة فيما تقدمه من دعم للجهود الوطنية المبذولة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ج) أن تقر بأن إحداث التكامل في مهمة المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية يحقق فوائد مهمة، حيث ييسر إقامة الروابط بين ما تقوم به الأمم المتحدة في مجالي المساعدة الإنسانية والتعافي من ناحية والأعمال الإنمائية من ناحية أخرى، وييسر عملية الانتقال بالنسبة للعمليات الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة، كما يساعد على بناء القدرة على التكيف؛

(د) أن تدعو إلى الإسراع بوتيرة التقدم المحرز في تعميق التكامل وإمكانية العمل المشترك بين كيانات الأمانة العامة وأعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال عدة وسائل منها تبسيط الأدوات والعمليات البرنامجية وممارسات تسيير الأعمال والمواءمة بينها، بغية توفير دعم يتسم بالفعالية والكفاءة وسرعة الاستجابة لصالح الجهود الوطنية المبذولة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(هـ) أن تدعو إلى مواصلة تعزيز الدور التنسيقي الذي يضطلع به المنسق المقيم في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يتخذوا خطوات فورية تستهدف تنفيذ

(٥) شارك في الاستقصاء ١٠ حكومات في بلدان أو مناطق تعمل فيها بعثات متكاملة.

نظام الإدارة والمساءلة تنفيذا تاما بهدف تمكين المنسقين المقيمين من القيام بفعالية وكفاءة بتنسيق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(و) أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إيلاء أولوية لتوفير دعم مالي وتقني بشكل كاف ومستدام يكون من شأنه كفالة فعالية القدرة على التخطيط والتنسيق على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي لدى مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ز) أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يستعرض الجهاز الاستشاري في مجالي السلام والتنمية ويعزز دعمه للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية العاملة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ح) أن تطلب إلى أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصلوا تفويض السلطات في مجالي البرمجة وتخصيص الموارد إلى ممثلي كيانات الأمم المتحدة العاملين في الميدان بهدف تمكين كل كيان من الكيانات المختصة من أن يستجيب بفعالية وكفاءة للاحتياجات والأولويات الوطنية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ط) أن تشجع الحكومات الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أن تلتزم بمبدأ تقاسم تحمل المخاطر في البلدان التي تمر بأزمات ومراحل انتقالية، مع استعمال الآليات القائمة بشكل خلاق يغطي ما يرتبط بهذه السياقات من ارتفاع في المخاطر التنفيذية والأمنية وفي التكاليف؛

(ي) أن تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن يوطد الشراكات التنفيذية مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى والشركاء الآخرين العاملين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لا سيما البنك الدولي.

هاء - "توحيد الأداء"

٤٧ - أُجري في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تقييم مستقل للدروس المستفادة من "توحيد الأداء"، بمقتضى الولاية المخولة بالقرار ٢٠٨/٦٢، واستنادا إلى الطرائق التي أقرها القرار ٢٨٩/٦٤ بصدد الاتساق على نطاق المنظومة. وترد أدناه الاستنتاجات والدروس المستفادة الأساسية المستخلصة من التقييم المستقل.

٤٨ - أدى اعتماد الحكومات الوطنية في البلدان الرائدة طوعا لنهج "توحيد الأداء" إلى تعزيز ملكيتها بقدر كبير لزام عملية الإصلاح وبرامج الأمم المتحدة وقيادتها لهما. ويتيح

”توحيد الأداء“ لمنظومة الأمم المتحدة أيضا تحسين معالجة المسائل الشاملة (على سبيل المثال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين)، ويحقق لها فائدة إضافية هي تعزيز قدرتها على دعم الحكومات في المسائل الإنمائية الأخرى التي تتطلب تخصصات عدة (على سبيل المثال الفقر ووفيات الأطفال والحكم المحلي).

٤٩ - وفي حين أن مبادرات الإصلاح الأخرى التي قامت بها الأمم المتحدة قد ركزت على جوانب محددة من البرمجة والتمويل والإدارة والمساءلة، تتمثل الصفة الفريدة التي يتسم بها ”توحيد الأداء“ في أنه يتناول جميع هذه الجوانب كمجموعة كاملة مترابطة. وتتضمن هذه المجموعة الكاملة أيضا شتى الابتكارات الأخرى التي تكون مفيدة لمنظومة الأمم المتحدة ككل، ومنها على سبيل المثال وسائل جديدة لمعالجة البرامج المشتركة والبرمجة المشتركة، ونُظم الرصد المشترك، وعمليات الشراء المشتركة محليا، واستراتيجيات الاتصال المشترك، ومدونات قواعد السلوك للأفرقة القطرية.

٥٠ - إن نهج ”البرنامج الواحد“ و ”القائد الواحد“ و ”الصوت الواحد“ و ”الميزانية الواحدة“ لم تؤد إلى توحيد خطط المساءلة، بما لذلك من عواقب على قياس الأداء. وبالنظر إلى أن كل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة لديها ما يخصها من هياكل الحوكمة والولايات والثقافات، ما زالت الوكالة المنفردة هي الوحدة الرئيسية محل المساءلة عن الأداء والإدارة، وما زالت المساءلة الرأسية لها الأسبقية على المساءلة الأفقية.

٥١ - ويوشك المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية في البلدان الرائدة على بلوغ الحدود القسوى لما يمكن تحقيقه من حيث خفض تكاليف المعاملات وزيادة الكفاءة، عن طريق الابتكارات القطرية المشمولة بالبُعد المسمى ”المكتب الواحد“. وحيث إن كثيرا من العناصر الرفيعة المستوى الشاملة للنظام ككل لم يطرأ عليها تغيير، فإن التكاليف الحديثة التي يتكلفتها تعزيز التنسيق على الصعيد القطري آخذة في التزايد. وقد شكلت الحلول المحلية، في أكثر من مناسبة، تحديات إدارية على المستوى المؤسسي. وفي كثير من الحالات، يكون التغيير التنظيمي هو السبيل الوحيد المؤدي إلى تيسير التنسيق وتقليل التكاليف على الصعيد القطري.

٥٢ - ويشكّل ”الصندوق الموحد“ إضافة قيّمة إلى طرائق التمويل التقليدية ويوفّر إمكانية معالجة مجموعة من احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج بقدر أوسع مما يوفره التمويل التقليدي الأساسي وغير الأساسي، الذي يقتصر على الاحتياجات والأولويات التي تعالجها الوكالات التي تتولى تعبئة الموارد. بيد أن ثمة شواغل إزاء مدى استدامة أدوات التمويل المذكورة.

٥٣ - ولقد روعيت في فروع أخرى من هذا التقرير التوصيات والدروس المستفادة المستخلصة من التقييم المستقل لمبادرة "توحيد الأداء".

التوصية

٥٤ - فيما يتعلق بـ "توحيد الأداء" قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بنتائج التقييم المستقل للدروس المستفادة من مبادرة "توحيد الأداء"، المقدمة في مذكرة الأمين العام (A/66/859)؛

(ب) أن تقر بالخبرة التي اكتسبها عدد من البلدان المستفيدة من البرامج على إثر اعتمادها طوعاً فُهج "توحيد الأداء"، بوصفه مبادرة مهمة من مبادرات تعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة في منظومة الأمم المتحدة، وساحة اختبار حقيقي تستهدف تعزيز الملكية والقيادة على الصعيد الوطني فيما يختص بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإنجاز النتائج الاستراتيجية، لا سيما المتعلقة بالمسائل الشاملة لعدة قطاعات من قبيل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك المجالات القطاعية والمواضيعية الواسعة النطاق من قبيل التنمية الاقتصادية والبيئة؛

(ج) أن تؤكد أن الاعتماد الطوعي لنهجي "توحيد الأداء" و "لا يوجد فُهج واحد يناسب الجميع" ينبغي الإبقاء عليه، كي يكون بمقدور كل بلد من البلدان المستفيدة من البرامج تصميم فُهجها إزاء الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة بطريقة تتلاءم إلى أقصى حد مع احتياجاتها وأولوياتها وطرائق التخطيط الوطنية لديها، وكذلك إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، وخطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) أن تشجع منظومة الأمم المتحدة على دعم البلدان المستفيدة من البرامج التي ترغب في اعتماد فُهج "توحيد الأداء" في إطار مجموعة متكاملة من الدعم تشمل التوجيه بشأن البرامج، والرصد والتقييم، وتقديم التقارير؛ وآليات التمويل المبتكرة، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة من آليتي نافذة التمويل الموسعة و "الصندوق الموحد"؛ ودعم نظام المنسقين المقيمين بما يتفق مع نظام الإدارة والمساءلة؛ وتبسيط ومواءمة ممارسات تسيير الأعمال.

خامسا - التقدم المحرز في تعزيز فعالية التنمية

٥٥ - يتمثل الغرض المحوري من عملية التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في الإسهام في تنمية القدرات الوطنية لدى البلدان المستفيدة من البرامج. ويعني هذا أن عمليات التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة يجب أن تستجيب للخطط والسياسات والأولويات الإنمائية على الصعيد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل الإطار المرجعي الوحيد الصالح للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية.

٥٦ - ويقدم هذا الفرع من التقرير توصيات كي تنظر فيها الدول الأعضاء في مجالات بناء القدرات والتنمية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والبُعد الإقليمي للتنمية، والإدارة والتخطيط على أساس النتائج، والتقييم.

ألف - بناء القدرات والتنمية

٥٧ - دأبت الجمعية العامة، في قرارات متعاقبة عن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية، على تأكيد أهمية تعزيز القدرات الوطنية وقيام الأمم المتحدة، في إطار هذا الجهد، بدعم القدرات والنظم الوطنية القائمة وتحقيق الاستفادة المثلى منها.

٥٨ - وفي استقصاء أُجري للبلدان المستفيدة من البرامج، نزعت كل الحكومات تقريبا إلى الاتفاق مع المقولة بأن الأمم المتحدة أبدت فعالية في مجال تنمية القدرات الوطنية. ومع ذلك، كان تطوير القدرات واحدا من ثلاثة مجالات ذكرت بلدان كثيرة من البلدان المستفيدة من البرامج أنها ترى أن بقدرة الأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية فيها، وأنه ينبغي لها أن تولي إلى تلك المجالات مزيدا من الاهتمام. وتبيّن نتائج الاستقصاء أن إنجازات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات غير ظاهرة فيما يبدو في مجال الاستعانة بالنظم الوطنية، حيث وافق ١٠ في المائة فحسب من الحكومات على مقولة إن كيانات الأمم المتحدة تستعين "بقدر المستطاع" بالنظم الوطنية في مجالات الشراء والشؤون المالية والرصد والإبلاغ.

٥٩ - وينبغي أيضا لمنظومة الأمم المتحدة أن تستجيب لتزايد طلب حكومات البلدان المستفيدة للبرامج من كيانات الأمم المتحدة الحصول على دعم في مجال المشورة المتخصصة بشأن السياسات، كي تتمكن من مواجهة التحديات الناشئة على الصعيد العالمي. ويشمل ذلك تمكين البلدان من الاستفادة تماما من ولايات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وقدراته في مجال وضع القواعد والمعايير والمجالين التحليلي والتنفيذي، ومن البُعد الإنساني.

التوصية

٦٠ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تعيد تأكيد أهمية الملكية الوطنية لزماد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وكذلك القيادة الوطنية لتلك الأنشطة؛

(ب) أن تطلب من الصناديق والبرامج أن تعمل بقدر أكبر من الشفافية على جميع المستويات، تيسيرا للمساءلة المتبادلة باعتبارها أساسا لنجاح الشراكات؛ وأن تشجع الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تفعل ذلك؛

(ج) أن تطلب من الصناديق والبرامج وتشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة المشاركة في الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية على أن تعزز تركيزها على تنمية القدرات الوطنية على التخطيط للتنمية وتنفيذها وتقييمها، مع التشديد على فعالية التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُتاح للبلدان تماما إمكانية الاطلاع على ولايات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والحصول على ما لديه من موارد، بما يشمل القاعدة المعرفية والخبرات المتاحة لدى جميع الوكالات المقيمة وغير المقيمة؛

(د) أن تقر بأن إنجاز شتى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا مهمة تتجاوز الحدود الوطنية، وأنه يمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال التعاون على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والإقليمي ودون الإقليمي، بما يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تشجّع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن يتخذ المزيد من التدابير الرامية إلى تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال تنفيذ البرامج العادية على الصعيد الإقليمي، مع الاستفادة من الخبرات الواسعة لدى البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان المستفيدة من البرامج، في مجالات التشارك في المعارف، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التكامل الإقليمي؛

(هـ) أن تطلب من الصناديق والبرامج وتشجّع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل تعزيز تنمية القدرات المؤسسية من خلال تعزيز وتوسيع نطاق الصلات بين فرادى كيانات الأمم المتحدة والوزارات التنفيذية، مع صون التوازن بين الصفة الجامعة التي تتسم بها منظومة الأمم المتحدة وزيادة الاتساق داخلها على الصعيد القطري؛

(و) أن تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على أن يواصل تعزيز نُظم إدارة المعارف وتطويرها ودعمها كي تتمكن البلدان المتلقية للمساعدة من الاستفادة من المعارف والخبرات التي لا يمكنها الحصول عليها بسهولة على الصعيد القطري، بما في ذلك الموارد الموجودة في المقر وعلى الصعيد الإقليمي والمستمدة من الأمانة العامة وغيرها من الوكالات غير المقيمة؛

(ز) أن تطلب من الصناديق والبرامج وتشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على التوسع في الاستعانة بالنُظم الوطنية، بالتشاور مع الحكومات الوطنية، وصوغ وتنفيذ استراتيجيات تستهدف الاستثمار في النُظم الوطنية كي يستعين بها مستقبلاً جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من الصناديق والبرامج وتشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على أن تضع استراتيجيات بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تستهدف الاستفادة من النُظم الوطنية، استناداً إلى التقييمات المحددة الهدف لقدرات النُظم الوطنية في المجالات المعنية، بما يشمل تخطيط البرامج، والإدارة المالية، والمشتريات، والإحصاءات، والرصد، والتقييم، ومراجعة الحسابات؛

(ح) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تصميم وتنفيذ تقييمات موحدة للقدرات في كل مجال من المجالات المعنية (المشتريات، والإحصاءات، والإدارة المالية، والإبلاغ، والتقييم، ومراجعة الحسابات) بحلول نهاية عام ٢٠١٤، على أن تأخذ في اعتبارها ممارسات الشركاء الإنمائيين الآخرين، لكي تتخذ قرارات مستنيرة بشأن قدرات النُظم الوطنية؛ وتعين مدى الحاجة إلى مواصلة تنمية القدرات، عند الاقتضاء؛ ووضع أطر زمنية محددة الهدف من أجل الاستفادة تماماً من النُظم الوطنية في كل بلد من البلدان المستفيدة من البرامج، على أن تأخذ في اعتبارها خصوصية الحالة في البلدان التي تشهد نزاعات أو تمر بمرحلة انتقالية وكذلك متطلبات تلك البلدان. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من الصناديق والبرامج وتشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على أن تستفيد تماماً، حيثما تبيّن تقييمات القدرات وجود نُظم مقبولة، من النُظم الوطنية في تنفيذ البرامج بجميع البلدان المستفيدة من البرامج، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٦، وأن تقدم كل سنتين تقريراً عن التقدم المحرز.

باء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦١ - ازداد تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة بقدر كبير منذ جولة عام ٢٠٠٧ للاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث

سنوات^(٦). ومع ذلك، وكما نوقش في التقرير المصاحب للأمين العام عن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، ما زالت عدة عوامل تعوق فعالية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مثل الافتقار إلى التزام القيادات، وضعف المساءلة بشأن النتائج، ومحدودية موارد الموظفين، ومحدودية المعرفة، وعدم كفاية الموارد المالية، ونظم الإبلاغ غير المتطورة. ويتضح أيضاً من استعراض أجري مؤخراً لاستخدام سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين أن أياً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية لا يحقق المتوسط المتوخى لهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني، حيث يبلغ الأداء ذروة قوته في مجال التخطيط والبرمجة، ولكن مع تقدم محدود فيما يتعلق بعمليات الميزنة والمساءلة والرصد والتقييم والشرائط الخاصة بالمساواة الجنسانية.

التوصية

٦٢ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

- (أ) أن تطلب إلى أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات الموجهة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والنتائج والنواتج المتعلقة بتمكين المرأة وفي التركيز على ذلك في البرامج المشمولة في أطر الأمم المتحدة الإنمائية، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بوسائل منها التنفيذ التام والفعال للمبادئ التوجيهية لإطار عمل المساعدة الإنمائية بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- (ب) أن تدعو إلى التطبيق الكامل لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها إطاراً للمساءلة يسري على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تعزيز المساءلة عن تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛
- (ج) أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي اكتساب الخبرة التقنية الكافية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط للبرامج وتنفيذها من أجل كفالة معالجة الأبعاد الجنسانية بشكل منهجي، والاعتماد، في هذا الصدد، على الخبرة المتاحة في

(٦) تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو عملية تقييم لما قد يلحق بالنساء والرجال من الآثار المترتبة على أي عمل يعتزم القيام به، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، ولكن من المعترف به أيضاً أنه لا تزال هناك حاجة إلى وحدات أو جهات تنسيق معنية بالمساواة الجنسانية وأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لا يغني عن الحاجة إلى سياسات وبرامج محددة الأهداف خاصة بالمرأة أو تشريعات وضعية للغرض نفسه.

الشؤون الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للمساعدة في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيره من أطر البرمجة الإنمائية؛

(د) أن تطلب من كيانات الأمم المتحدة كفالة أن توفر آليات المساءلة المتنوعة القائمة مزيداً من الاتساق والدقة والفعالية في رصد النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتقييمها والإبلاغ عنها وعن تتبع عمليات التخصيص والإنفاق للموارد المتصلة بنوع الجنس، بوسائل منها الترويج لاستخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين، عند الاقتضاء، والتشجيع على استخدام أفرقة الأمم المتحدة القطرية لآليات المساءلة بشأن المسائل الجنسانية لمساعدتها في أداء مهامها وتعزيز هذا الأداء على الصعيد القطري؛

(هـ) أن تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على جمع بيانات قابلة للمقارنة ومصنفة حسب نوع الجنس والسن وتحليلها ونشرها بصورة منتظمة ومنهجية للاسترشاد بها في البرمجة القطرية، ودعم أنشطة إعداد وثائق المنظمة بكامل نطاقها ووثائق المستوى القطري، مثل الأطر الاستراتيجية والبرنامجية والأطر القائمة على النتائج، ومواصلة صقل أدائها المستخدمة لقياس التقدم المحرز والأثر المحقق؛

(و) أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي التوسع في استخدام مؤشرات أداء الأفرقة القطرية وتعزيزه فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (سجل الأداء) بوصفها أداة إلزامية للتخطيط والإبلاغ بالنسبة لجميع الأفرقة القطرية، مع إجراء استعراض سنوي لتوصيات سجل الأداء كي تُدرج على نحو منتظم في خطط عمل الأفرقة القطرية؛

(ز) أن تطلب إلى المنسقين المقيمين أن يقدموا في تقاريرهم السنوية معلومات كافية ودقيقة عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني والبرمجة الخاصة بالشؤون الجنسانية، بما في ذلك النتائج التي يظهرها سجل الأداء، وكذلك التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفقاً لخطط التنمية الوطنية وسياساتها وأولوياتها؛

(ح) أن تشجع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على ترسيخ قدر أكبر من المساءلة بشأن المساواة بين الجنسين في عمليات التقييم التي تجريها الأفرقة القطرية، وعلى وجه الخصوص كفالة تطبيق القواعد والمعايير التي وضعها بشأن المساواة بين الجنسين فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك التوجيهات الخاصة بإدماج المنظور الجنساني في التقييمات.

جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٣ - عرض الأمين العام في عام ٢٠٠٨ رؤية تجعل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمراً معتاداً ومعمماً في أدوات السياسة العامة والاستراتيجيات المؤسسية لكيانات الأمم المتحدة. وفي إطار كل من المبادئ التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لعام ٢٠٠٩ لإعداد أطر عمل المساعدة الإنمائية، وأولويات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، أدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما وسيلتين من وسائل تنمية القدرات الوطنية. وبناءً على الطلب الملح من جانب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تم بهذا الصدد اعتماد إطار للمبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تعزيز تعميم هذا النهج في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٦٤ - ومع ذلك، لا تزال بعض المبادئ التوجيهية العالمية بحاجة إلى أن تُترجم إلى إجراءات ملموسة على الصعيد القطري. وأظهر تقييم قامت به وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١١ أن من بين ١٠٩ من أطر عمل المساعدة الإنمائية، لم يشير صراحة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوى ١٧ إطاراً، وشملت خمسة أطر فقط نتيجةً تتعلق على وجه التحديد بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وترد في الإشارة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ستة أطر من أصل ٢٤ إطاراً سيبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٠.

٦٥ - وكانت الرسالة الهامة التي تضمنها التقرير المصاحب للأمين العام بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات هي أن الوقت قد حان لكي تحول كيانات الأمم المتحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من مسألة تُولى اهتماماً خاصاً إلى طريقة من طرائق البرمجة اليومية المنتظمة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

التوصية

٦٦ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تعيد التأكيد على الميزة النسبية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شريكاً مهماً في تيسير وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك بالنظر إلى حضوره العالمي في البلدان المستفيدة من البرامج وأهمية المنظمة بوصفها شريكاً غير متحيز في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز الدعم المخصص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالاستفادة من الخبرة الكبيرة للبلدان المتوسطة الدخل وتيسير ممارسات تبادل المعارف والتعلم من الأقران ونقل التكنولوجيا والتكامل الإقليمي، بوصفها إسهامات مهمة في تنمية القدرات الوطنية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي استغلال ميزته النسبية الخاصة في هذا المجال، ودعم البلدان المستفيدة من البرامج من خلال التنمية المحددة الأهداف لقدرات النظم الوطنية، بهدف زيادة تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى أقصى حد ممكن؛

(ج) أن تطلب من الصناديق والبرامج وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على تعميم دمج طريقي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرمجة العادية على الصعيد القطري للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية وتعزيز آليات الدعم على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك الاستفادة من شبكات المعارف لدى الكيانات العالمية ومن قدرات لجان الأمم المتحدة الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(د) أن تطلب من الصناديق والبرامج وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على تحديد القواعد والأنظمة والممارسات الإدارية التي تمنعها من المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واقتراح حلول لذلك وتقديم تقارير بهذا الشأن إلى هيئات إدارتها بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

دال - التنسيق الإقليمي

٦٧ - شددت جولة عام ٢٠٠٧ للاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧ على ضرورة قيام وكالات الأمم المتحدة بتعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. وتشكل آليات التنسيق الإقليمي التي قررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأدوات الرئيسيتين لتنسيق عمل الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وتركز آليات التنسيق الإقليمي على الأعمال المتعلقة بالسياسات، والأعمال المعيارية والتحليلية في السياق الإقليمي، والبرمجة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتقدم الأفرقة الإقليمية إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التوجيه الاستراتيجي، والمشورة والرقابة بشأن البرامج والسياسات، والدعم التقني، والدعم والمشورة المتعلقين بالجودة، وإدارة الأداء، وحل المشاكل، فضلاً عن إيلاء اهتمام خاص لعملية إطار عمل المساعدة الإنمائية والبرمجة المشتركة.

٦٨ - ولا تزال الروابط غير مكتملة بين آليتي الدعم الإقليميتين، والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على الصعيد القطري، على النحو المبين في الدراستين الاستقصائيتين لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج وللمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. ويمكن اعتبار نتائج هاتين الدراستين الاستقصائيتين مؤشراً على أن حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والأفرقة القطرية ترى أن هناك حاجة ملحة إلى أن تثبت هياكل الدعم الإقليمي بمزيد من الفعالية ما تسهم به من قيمة مضافة.

التوصية

٦٩ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تطلب من لجان الأمم المتحدة الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز دعمها للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية من خلال تقديم الخدمات الاستشارية بناء على الطلب، بما في ذلك ما يخص الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للأهداف الإنمائية الوطنية، وبناء على تقسيم للعمل يتسم بالفعالية والكفاءة؛

(ب) أن تشجع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على الاستفادة بقدر أكبر من الخبرة الموجودة داخل لجان الأمم المتحدة الإقليمية على صعيدي العمل والسياسات فيما يتعلق بالدعم المعياري. وتيسيراً لهذا التعاون، وبالتشاور مع اللجان الإقليمية والأفرقة الإقليمية، ينبغي لإدارة نظام المنسقين المقيمين أن تنظم، على أساس تجريبي، دورات توجيهية سنوية للمنسقين المقيمين المعيّنين حديثاً في مقار اللجان الإقليمية على أن يتلوها استعراض للقيمة المضافة بعد سنتين؛

(ج) أن تحيط علماً بالمساعدة التي تقدمها الأفرقة الإقليمية إلى الأفرقة القطرية في مجموعة متنوعة المجالات (بما في ذلك ضمان الجودة ودعم البرمجة على الصعيد القطري وأطر عمل المساعدة الإنمائية، وتقييم المنسقين المقيمين، وحل المشاكل على الصعيد القطري) وأن تطلب من الأفرقة الإقليمية أن تعزز بقدر كبير دعمها للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في تقديم الخبرة الفنية في مجال خدمات الدعم التنفيذي، بما في ذلك صوغ خطط لإدارة التغيير فيما يتصل بتنفيذ خدمات الدعم المشتركة على الصعيد القطري، وتيسير التوجيه واستراتيجيات تسيير الأعمال التي يقودها المقرر وتبادل المعرفة بأفضل الممارسات؛

(د) أن تؤكد أنه ينبغي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل استغلال قدراته على الصعيد الإقليمي لتعزيز الدعم المتسق والمتكامل للبلدان الخارجة من

نزاعات، ولا سيما في أفريقيا، بهدف منع انتشار النزاع وتكراره في المنطقة الإقليمية أو المنطقة دون الإقليمية والمساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية، والانتعاش بعد انتهاء النزاع، والتنمية المستدامة؛

(هـ) أن تؤكد إمكان تعزيز اتساق وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد الإقليمي عن طريق تقوية التفاعل بين آليات التنسيق الإقليمي والأفرقة الإقليمية؛

(و) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بإجراء دراسة وتقديم توصيات بشأن كيفية تقديم الدعم الإقليمي للأفرقة القطرية بأكبر قدر من الفعالية؛

(ز) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأفرقتها الإقليمية أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية، بصوغ وتنفيذ استراتيجية بحلول نهاية عام ٢٠١٤ بشأن التشارك في الأماكن مع المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، وذلك بهدف إنشاء مقار مشتركة لجميع كيانات الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، حيثما يكون ذلك ممكناً وحيثما تسمح به الظروف الأمنية، بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

هاء - الإدارة والتخطيط القائمان على النتائج

٧٠ - منذ جولة عام ٢٠٠٧ للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، تتزايد الجهود المبذولة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز أسلوب الإدارة القائمة على النتائج داخل فرادى الوكالات وعلى الصعيد القطري، من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، باعتباره أحد المبادئ الخمسة للبرمجة. ويأتي زخم إضافي لتحسين الإدارة القائمة على النتائج من الطلبات الواردة من البلدان المستفيدة من البرامج والبلدان المانحة على حد سواء، بأن يثبت جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أنه يحقق أهدافه، وأنه يقوم بذلك بكفاءة، وأن أنشطته ملائمة لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج وتسهم في تحسين نتائج التنمية واستدامتها.

٧١ - وتبين من التحليل الذي أجري لأغراض إعداد التقرير المصاحب للأمين العام بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وكذلك من عدة دراسات أخرى، أن الإبلاغ عن النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة ليس فعالاً كما ينبغي له أن يكون. فثمة فجوات، لا سيما على الصعيد القطري، في طريقة فهم النتائج من جانب الجهات التي تملكها وتديرها؛

وفي كيفية استخدام النتائج في صنع القرارات؛ وفي إبلاغ النتائج إلى الجهات المعنية ومنها الشركاء الوطنيون. ولا يجري بصورة متسقة أيضاً في جميع كيانات الأمم المتحدة ما ينبغي من الرصد والتقييم، اللذين يشكّلان جزءاً لا يتجزأ من الإدارة القائمة على النتائج، كما أن الموارد المخصصة للرصد والتقييم غير كافية في العديد من الحالات.

التوصية

٧٢ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تطلب إلى الأمين العام أن يكشف الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بهدف تحسين النتائج الإنمائية وكذلك الفعالية التنظيمية. ويشمل ذلك تبسيط وترشيد ومواءمة نظم الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك مؤشرات الأداء، لإزالة عبء تعدد واجبات الإبلاغ، وتعزيز تنمية القدرات لأغراض الإدارة القائمة على النتائج، ولا سيما على الصعيد القطري، وتعزيز شبكات المعارف وجماعات الممارسة المعنية بالإدارة القائمة على النتائج، والاستثمار في وضع توجيهاً وأساليب أفضل لقياس وتقييم الأثر المحقق في المجالات غير القابلة للقياس بسهولة؛

(ب) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنجز، بحلول نهاية عام ٢٠١٤، صوغ وتنفيذ نهج أكثر متانة للتعاون الإنمائي يركز على النتائج، ويكون من شأنه تبسيط وتحسين عمليات التخطيط والقياس والإبلاغ المتعلقة بالنتائج على نطاق المنظومة، مثل استخدام مؤشرات للأداء تكون مقبولة عموماً وكذلك شكل موحد أو "تقرير واحد للأمم المتحدة بشأن النتائج" (أو سجل أداء) على الصعيد القطري وتوفير مصطلحات موحدة بشأن الإدارة القائمة على النتائج. ومن شأن اعتماد "تقرير واحد للأمم المتحدة بشأن النتائج" على الصعيد القطري، بدلاً من الإبلاغ عن النتائج بطريقة تخص كل وكالة على حدة، بوصفه ممارسة معتادة في معظم البلدان المستفيدة من البرامج، أن يكفل الإبلاغ عن النتائج المحققة على نطاق المنظومة وكذلك تبسيط ومواءمة عمليات الإبلاغ عن النتائج. ومن أجل تقديم تقرير عن التقدم المحرز بشأن النتائج على نطاق المنظومة، يجب أن تسرع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بصوغ وإتمام نظام موحد للرصد بشأن النتائج بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في دعوة المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المختصة إلى المشاركة في حوار مركز حول كيفية تحقيق التوازن

بأكبر قدر من الفعالية بين الحاجة إلى الإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة ومتطلبات الإبلاغ الحالية الخاصة بكل وكالة على حدة؛

(ج) أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنفذ تنفيذًا كاملاً نظام الإدارة والمساءلة وأن تحقق التوافق بين الإدارة القائمة على النتائج والمساءلة بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ويشمل هذا إيجاد سبل لتعزيز المساءلة الأفقية للأفرقة القطرية عن الإنجاز، والإبلاغ عن النتائج المحققة على الصعيد القطري على نطاق المنظومة. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكفل وجود توازن مناسب بين المساءلة الأفقية والمساءلة الرأسية بشأن الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ على الصعيد القطري؛

(د) أن تطلب من الصناديق والبرامج وأن تشجع الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة على التركيز على تنمية ثقافة النتائج وإدامتها في منظماتها. ويشمل ذلك تحديد وتطبيق حوافز مناسبة للإدارة القائمة على النتائج، وإزالة المعوقات الحالية لتنمية ثقافة النتائج، والاستثمار في تنمية القدرات والكفاءات اللازمة للإدارة القائمة على النتائج، والاستعراض الدوري لنظم إدارتها القائمة على النتائج؛

(هـ) أن تطلب من الآليات المختصة المكلفة بالمسؤولية عن التقييم المستقل على نطاق المنظومة إجراء تقييم مستقل للإدارة القائمة على النتائج في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. وينبغي للتقييم أن يقيم مدى ملائمة الإدارة القائمة على النتائج وكفاءتها وفعاليتها وتأثيرها واستدامتها، مع مراعاة التغيرات في البيئة العالمية، في مجال التعاون الإنمائي الدولي، وفي ممارسات التمويل ومتطلبات الإبلاغ التي تؤثر على الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والاتجاهات الدولية في مجال الإدارة القائمة على النتائج. ويُرجح أن تفيد نتائج التقييم الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، وستكون المدخلات في الجولة المقبلة للاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات.

واو - التقييم

٧٣ - كثيراً ما تكون وحدات التقييم في منظومة الأمم المتحدة ذات ملاك محدود من الموظفين. ولم يتمكن من إضفاء طابع اللامركزية على أعمال التقييم لديه سوى عدد قليل

من الوكالات، مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتقتصر الموارد المالية والبشرية المخصصة لمعظم وحدات التقييم في منظومة الأمم المتحدة على أداء عملها اليومي، وكثيراً ما تستلزم المشاركة في عمليات التقييم المشتركة أو المتعددة الوكالات على نطاق المنظومة العمل بدون موارد إضافية.

٧٤ - ومع أن القرار ٢٠٨/٦٢ يشدد على أهمية تقييم إطار عمل المساعدة الإنمائية، أجرى عدد قليل من البلدان نسبياً عمليات تقييم كاملة. واختارت أغليبتها إجراء استعراض لمتصف المدة عوضاً عن ذلك، إذ اعتبرته أكثر فائدة، بغرض تحفيز عملية التنفيذ وبوصفه مساهمة في الأعمال التحضيرية لإطار العمل المقبل، إلى جانب كونه أيضاً أقل تكلفة واستهلاكاً للوقت.

٧٥ - وفي عام ٢٠١١، واستجابةً للقرار ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، صدر عن الأمين العام تكليف بإجراء مراجعة شاملة للإطار المؤسسي القائم للتقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية^(٧).

٧٦ - وقَّيم هذا الاستعراض الإمكانيات المتاحة أمام الأمم المتحدة لتحسين آلياتها للتقييم المستقل على نطاق المنظومة، من أجل إجراء تقييمات على نطاق المنظومة تكون مستقلة ومفيدة وذات مصداقية، فيما يتعلق بالمسائل أو القضايا الاستراتيجية والتنفيذية ذات الأولوية التي تواجه منظومة الأمم المتحدة.

٧٧ - وخلص الاستعراض إلى أن الطلب موجود على التقييم المستقل على نطاق المنظومة، بيد أن الإطار المؤسسي الحالي لا يفي بالغرض، وليست هناك قيادة أو استراتيجية واضحة المعالم لإجراء هذا التقييم. أما التنسيق فيما يتعلق بعمليات التقييم هذه، فقد وصف بأنه غير منظم وتعوزه الكفاءة، كما أن هناك تبايناً في مدى جدوى التقارير. وخلص الاستعراض كذلك إلى أن تسييس التقييم المستقل على نطاق المنظومة يشكل عقبة أمام إحراز تقدم في هذا المجال، لكن توجد رغبة في منظومة الأمم المتحدة لإجراء مناقشات وحوارات موضوعية بهذا الشأن.

Angela Bester and Charles Lusthaus, *Independent System-wide Evaluation Mechanisms: (٧) Comprehensive Review of the Existing Institutional Framework for System-wide Evaluation of Operational Activities for Development of the United Nations System Mandated in General Assembly Resolution 64/289, final report, April 2012.*

التوصية

٧٨ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تطلب من أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعموا تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين لعملية تقييم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تطلب من كيانات الأمم المتحدة تكثيف الجهود الرامية إلى بناء القدرة الوطنية في البلدان المستفيدة من البرامج فيما يخص تقييم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية. وفي هذا الصدد أيضا، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وضع مبادئ توجيهية لمواصلة تعزيز القدرات الوطنية في مجال تقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

(ب) أن تطلب من أعضاء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز القدرة المؤسسية والتنظيمية في مجال تقييم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، والتقييد بقواعد ومعايير التقييم التي يضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وتحديد أولويات تخصيص الموارد المالية للتقييم، وزيادة أنشطة التدريب والارتقاء بالمهارات لفائدة موظفي الأمم المتحدة وشركاء التنفيذ في مجال الإدارة القائمة على النتائج وأساليب الرصد والتقييم، وكفالة استخدام نتائج التقييم على نحو فعال؛

(ج) أن تحيط علماً مع التقدير بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الخبراء المستقلين عن استعراضهم للإطار المؤسسي لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة (موجزة في الوثيقة A/66/852)، وهو التقرير الذي أصدر التكليف بإعداده الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تؤكد مجدداً أن مواصلة تعزيز التقييم على نطاق المنظومة داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن تقوم على استخدام الآليات القائمة وتعزيزها؛

(د) أن تعيد تأكيد ضرورة تعزيز التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تقرّ بأن وحدة التفتيش المشتركة هي الكيان الوحيد داخل منظومة الأمم المتحدة المكلف تحديداً بإجراء التقييم المستقل على نطاق المنظومة، وأن تشجع الوحدة على مواصلة بذل جهودها الجارية بقوة في مجال الإصلاح؛

(هـ) أن تنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتوضيح ما الذي تريد الدول الأعضاء تحقيقه من خلال التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكيف يمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه؛

(و) أن ترحب بتعزيز تنسيق الخبرات وتبادلها فيما بين كيانات الأمم المتحدة التي تشارك في جهود التقييم على نطاق المنظومة، لا سيما وحدة النفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

(ز) أن تطلب من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم أن يضع بحلول نهاية عام ٢٠١٣، بالتعاون مع أعضاء آلية التنسيق المؤقتة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المعنية بالتقييم، سياسة موحدة وإطاراً منهجياً موحداً لتقييم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها على نطاق المنظومة من أجل التنمية؛

(ح) أن تطلب من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج تكثيف استخدام إطار عمل المساعدة الإنمائية والتقييمات على نطاق المنظومة بدلا من التقييمات الخاصة بكل وكالة على حدة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، حيثما يكون ذلك ممكناً، لا سيما في البلدان المستفيدة من البرامج التي تعتمد نهج "توحيد الأداء"، وأن تشجع مجالس إدارة الوكالات المتخصصة وسائر وكالات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها الفريق المعني بالتقييم، على القيام بذلك.

سادسا - متابعة ورصد الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات

٧٩ - تؤكد الدروس المستفادة من العملية التحضيرية لجولة عام ٢٠١٢ للاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات على أهمية جعل عملية تقديم التقارير التحليلية إلى الدول الأعضاء في المستقبل عن الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات تستند مستقبلاً إلى نظام رصد فعال يقوم على الأدلة، ويرتكز على جمع وتحليل المعلومات والبيانات والمؤشرات على الصعيد القطري. ومن المهم بصورة خاصة اتباع نهج أكثر متانة بشأن الرصد السنوي لتنفيذ الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات، نظراً إلى أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية تستأثر بنحو ثلثي مجموع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة على نطاق المنظومة. ومن شأن إقامة نظام رصد

فعال أن تؤدي أيضا إلى الحد من التفاوت في المعلومات بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، وأن تساعد على تعزيز المساءلة عن تنفيذ القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات.

٨٠ - وستتطلب إقامة نظام فعال للرصد فيما يتعلق بالاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات مواصلة تعزيز القدرة المؤسسية في الأمانة العامة في مجال استعراض السياسات وإجراء عمليات الإحصاء والتحليل والإبلاغ على نطاق المنظومة بشأن تدفقات تمويل الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية.

التوصية

٨١ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تشدد على أهمية إقامة الأمانة العامة لنظام فعال يقوم على الأدلة لرصد تنفيذ القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات؛

(ب) أن تشدد على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للأمانة العامة على الاضطلاع بعملية عالية الجودة للرصد والتقييم والإبلاغ فيما يخص تنفيذ الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات، وكذلك تحليل التدفقات على نطاق المنظومة لتمويل الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، تيسيرا لإجراء مداوالات حكومية دولية مستتيرة ولعملية صنع القرارات في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) أن تطلب إلى الأمين العام أن يضع إطارا للرصد والإبلاغ قائما على الأدلة من أجل تنفيذ القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين بشأن الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات على أن يكون مرتكزا على جمع معلومات وبيانات ومؤشرات شاملة على الصعيد القطري، وأن يقدم تقريرا سنويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة في أن تطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة استقصائية كل سنتين تستهدف حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بشأن مدى ملائمة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفعاليته وكفاءته بوصف ذلك مساهمة في عملية رصد تنفيذ القرار. وفي هذا الصدد، قد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تطلب إلى

الأمين العام توحيد التقارير السنوية عن تنفيذ الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات والتمويل في منشور سنوي واحد عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، تيسيرا لإجراء مداولات حكومية دولية مستنيرة خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورات الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(د) أن تدعو الأمين العام إلى تقديم مقترح إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ لتعزيز قدرة الأمانة العامة في مجال استعراض السياسات وإجراء عملية الإحصاء والتحليل والإبلاغ على نطاق المنظومة بشأن تدفقات تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بهدف تعزيز فعالية ما تقدمه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من توجيه على صعيد السياسات وما يمارسه من رقابة على الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية.